الفصل العاشر

الإطار الفكري للمحاسبة المالية في السعودية

obeikan.com

obeikan.com

أولاً: أسلوب بناء الإطار الفكري

حظيت مهنة المحاسبة في المملكة باهتمام المسؤولين منذ بداية الثمانينيات الميلادية من القرن العشرين، وذلك لتسارع الأنشطة الاقتصادية وتطورها، ولم تُواكب المهنة حينذاك هذا التطور، مما أوجد فجوة كبيرة بين حاجات الاقتصاد النامي بمعدل متسارع، وما تقدمه مهنة المحاسبة من معلومات، فلقد اتسمت مخرجات المهنة بتعدد وتنوع السياسات المحاسبية المستخدمة، بالإضافة إلى تنوع وتعدد ثقافات معديها، مما أدى إلى إعداد قوائم مالية غير قابلة أحياناً للفهم وأحياناً غير ملائمة وغير قابلة للتحقق أحياناً أخرى، كما لم تكن تلك المعلومات قابلة للمقارنة سواء طولياً أو عرضياً، ومما زاد الطين بلة، عدم وعي المجتمع بكافة طبقاته سواء الملاك أو الدائنين أو أفراد المجتمع بأهمية المعلومات المحاسبية.

ولقد بدأت في مطلع عام 1980م وزارة التجارة بمشروع جبار لسد هذه الفجوة، وذلك بتطوير المكونات الأساسية لبناء مهنة محاسبة ومراجعة عصرية. ومن حسن حظ المهنة في المملكة أنه بُدِئَ في التفكير في تطويرها عندما كان هناك حراك فكري ملأ أدبيات المحاسبة في ذلك الوقت، فاستفاد معدو مكونات المهنة من هذا المنجم العلمي والعملي الجم، فبُدئ من حيث انتهى الآخرون، فكان التفكير بادئ ذي بدء في بناء إطار فكري للمحاسبة في السعودية، وكانت في واقع الأمر أولى دول العالم الثالث التي فكرت ونفذت مثل هذا المشروع، حتى أضحى الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة يُماثل ما تُوصِّل إليه في الدول المتقدمة، وأصبح دستوراً أساسياً لمعدي معايير المحاسبة في المملكة.

وقد يُلحظ من استعراض وقفات مراحل إعداد الإطار الفكري أنه لم يستخدم بدقة أياً من الأسلوب الوصفي أو الفرضي أو تعريف المصطلحات، وإنما وظف أسلوب المقارنة، بحيث يجمع بين كل الأساليب. ويهتم هذا الأسلوب بدراسة متعمقة للأطر الفكرية ومحاور تطور المهن في عدة دول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على ترجمة مكوناتها إلى اللغة العربية، وهذا بحد ذاته

إضافة ممتازة لأدبيات المحاسبة باللغة العربية، ومن ثم دراسة المحيط المهني والقانوني أو التنظيمي في المملكة، ومن ثم محاولة «تطويع» مفاصل أو مكونات الإطار الفكري؛ ليكون ملائماً لمحيط المملكة. ومع اعتقاد العامة وبعض الخاصة أن تطوير الإطار الفكري في المملكة كان مقتصراً على ترجمة الإطار الفكري الأمريكي، فإن ذلك الاعتقاد قد جاوزه الصواب، ومع إدراك تشابه مكونات الأطر الفكرية، كما لاحظنا التشابه بين الإطار الفكري الأمريكي والدولي، إلا أنه بُذل جهد شاق لاختيار ما يُلائم المحيط المهني في المملكة، وقد يستحيل أحياناً البدء من نقطة الصفر، فلا بد من الانطلاق من حيث انتهى الآخرون. ولعل أهم ميزة حظي بها هذا الأسلوب هي توحيده لمفردات علم المحاسبة في المملكة، بحيث أضحى المحاسبون مهما كانت خلفيتهم العملية والعلمية يتكلمون لغة واحدة، وأن المفردة تعني للجميع المعنى نفسه. فلم تعد ترى في القوائم المالية المنشورة موجودات وأخرى أصول، أو خصوم وأخرى مطلوبات، بل يلتزم جل الممارسين باستخدام المفردات نفسها. وبما أن تطوير الإطار الفكري كان بأسلوب المقارنة، فيعني من حيث المنطق أنها ورثت الأساليب نفسها التي اُستخدمت لبناء تلك المعايير، ومنها خليط بين الأسلوب الوصفي والفرضي وتعريف العناصر.

ولقد تم استخدام أنموذج «التتابع» في بناء الإطار الفكري للمحاسبة، وذلك بمنطق أنه لا بد من البدء بتحديد دقيق لأهداف، إما التقارير المالية أو القوائم المالية، وقد تم اختيار الأخير، بخلاف الإطار النظري الأمريكي، وذلك للاعتقاد أن المحاسبة في المملكة وحاجات المستفيدين ما زالت في بداياتها ولا يُمكن في ذلك الزمان والمكان إقحام المستفيد بمعلومات معقدة، وهو في بداية فهمه للمعلومات، وقد يتغير الإطار لاحقاً عند تطور وتعقد القرارات الاقتصادية للمستفيدين وحاجاتهم إلى معلومات تتعدى نطاق القوائم المالية. وقد بُدِئَ في تحديد تلك الأهداف من مدخل تعريف وتحديد المستفيدين من القوائم المالية واعتبارهم متجانسين (Homogenous) افتراضاً؛ واشتقاقاً لحاجات المستفيدين تكون القوائم المالية موجهة أساساً لقطاع من المستفيدين الذين ليس لهم القدرة على

الحصـول على المعلومات، ولذا تم استثناء المستفيدين الآخرين الذين لهم القدرة علـى الحصول علـى المعلومات، كالحكومة ومصلحة الـزكاة والدخل وغيرها؛ أما البعد الثالـث للبناء، بعد توظيف أسلوب المقارنة واستخدام أنموذج التتابع، فكان تحديـد الاحتياجات العامـة لمثل هـؤلاء المستفيدين، والتـي تم استنباطها بكونها الحاجة إلى معلومـات تُساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي، وتقـديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشـأة، وتقديم معلومات عن مصادر واستخدامات الأموال؛ وانطلاقاً من تلك الاحتياجات تم تحديد القوائم المالية التي يُمكن أن تُلبي حاجات المستفيد الذي ليس له القدرة على الحصول على المعلومات؛ ومـن خلال المقارنـة والاستنباط تم تحديدها بقائمة المركـز المالي وقائمة الدخل وقائمـة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقـدي، ولذا حدد الإطار الفكري القوائم الأساسية اللازم إنتاجها من القياس والعرض والإفصاح المحاسبي، وتبعه منطقياً أن يتم تحديد محددات استخدامها.

وكما أسلفنا في بداية هذا الكتاب أنه يصعب في وقتنا الحاضر أن يتم إكمال شـروط القياس علمياً، أي بمعنـى لا يُمكن تحديد الشيء المقاس علمياً «س» ولا تحديـد وحـدة القياس «ع» وكذا أساس القياس «ص» ، ومن ثـم فلا يُمكن إكمال النمـوذج العلمـي للقياس الكامـن في (س + ص) ×ع = قياس علمي، وذلك من خـلال بناء نظرية محاسبية واحـدة؛ ونتيجة لتطور الفكر المحاسبي وتطبيقاته تم استبدالـه بأنمـوذج (سَّ + صَّ) × عَّ = قياس بناء على إطار يتـم الاتفاق عليه. وهنـا تكمن أهمية الإطار الفكري. ومن هذا المنطلق تم دستورياً أو نظامياً تحديد تلك المدخلات، حيث تم تحديـد عناصر القوائم المالية لتشمل الأصول والخصوم وحقـوق الملكية والإيرادات والمصروفات والمكاسـب والخسائر، ومن ثم تعريف كل منهـا تعريفاً دستوريـاً أو تنظيمياً أو تطبيقياً بعيداً عـن الفلسفة العلمية، وهذا لا يعنـي عدم أخذ أدبيات المحاسبة في الاعتبار. ويشير الإطار الفكري للمحاسبة في المملكـة، أن هناك خيارين لتحديد وتعريف عناصر القوائم المالية، أحدهما يتعلق بترابـط القوائم المالية مـن عدمه، والثاني يتعلق بتحديـد العناصر الرئيسة التي يُعتمد على تعريفها ومن ثم تعريف باقي العناصر.

وفيما يتعلق بالاختيار الأول (ترابط القوائم المالية من عدمه) يتعين قبل تعريف عناصر القوائم المالية تحديد ما إذا كان من الواجب أن تخضع عناصر قائمة المركز المالي وعناصر قائمة الدخل لمنشأة معينة لنفس طرق القياس المحاسبي المالي. ويترتب على هذا الاختيار تحديد ما إذا كان من الممكن تعريف عناصر قائمة الدخل من دون الأخذ في الاعتبار تعريف عناصر قائمة المركز المالي.

أما فيما يتعلق بالاختيار الثاني، فهناك مدخلان رئيسان لتحديد العناصر الرئيسة للقوائم المالية التي يعتمد على تعريفها تعريف باقي العناصر الأساسية لهذه القوائم، هما مدخل الأصول والخصوم ومدخل الإيرادات والمصروفات.

فمدخل الأصول والخصوم يعتمد على تعريف الأصول والخصوم كأساس لتعريف صافي الدخل وأجزائه، بينما يعتمد مدخل الإيرادات والمصروفات على تعريف الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والربط بينهما كأساس لتعريف صافي الدخل.

وتُعدّ الدراسة التحليلية المرفقة بالمفاهيم أن صافي الدخل تغير في صافي الأصول (الأصول ناقصاً الخصوم)، ومن ثم فإن العناصر الإيجابية لصافي الدخل – وهي الإيرادات والمكاسب – تُعرف على أساس أنها تُمثل زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم خلال الفترة المحاسبية، كما أن العناصر السالبة لصافي الدخل – وهي المصروفات والخسائر – تُعرف على أساس أنها تُمثل نقصاً في الأصول أو زيادة في الخصوم خلال الفترة المحاسبية. ويترتب على هذا أن «الأصل» و«الخصم» هما المفهومان الأساسيان في هذا المدخل. ويتوقف على تعريف كل منهما تعريف باقي العناصر التي تشملها القوائم المالية، وهي حقوق أصحاب رأس المال والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر واستثمارات أصحاب رأس المال والتوزيعات عليهم. ومن ثم، فإن صافي الدخل – وفقاً لهذا المدخل – يتحدد من خلال مضاهاة الإيرادات والنفقات والمكاسب والخسائر، غير أن مضاهاة العناصر التي يتكون منها صافي الدخل على أساس سليم تكون النتيجة الحتمية لوضع تعاريف دقيقة للأصول والخصوم وقياس كل منها على أساس صحيح.

وتُعـدّ الدراسة التحليلية المرفقـة بالإطار أن مفاهيم «الإيـراد، والمصروف، والمكسـب، والخسـارة» هي المفاهيـم الرئيسة في مدخل الإيـرادات والمصروفات، ويُعرف صـافي الدخل على أساس مقدار الفرق بين هـذه العناصر. ويعتمد قياس صـافي الدخل – وفقاً لهذا المدخل – على تعريف كل من العناصر الرئيسة المشار إليهـا تعريفـاً صحيحـاً. ويُعنى هذا المدخـل أساسـاً بقياس صافي دخـل المنشأة وليـس بقياس الزيـادة أو النقص في ثروتها (صافي مواردها الاقتصادية أو صافي أصولها). وينتج عن قياس صافي الدخل – وفقاً لهذا المدخل – نتيجة عرضية وهي قياس الزيادة أو النقص في حقوق أصحاب رأس المال خلال الفترة المحاسبية.

وقـد اُتبع في بناء الإطـار الفكري مدخل الأصول والخصـوم لتعريف العناصر الأساسية للقوائم المالية؛ لأن الدراسة التحليلية المرفقة بالإطار خَلُصَت إلى أن قياس الدخل وفقاً لمدخل الإيرادات والمصروفات لا يمكن الاعتماد عليها بنفس الدرجة.

لذا، فلقد حُلت من الناحية العملية إشكالية المتغير الأول في النموذج، «سَ». كما تم أيضاً في الإطار تثبيت وحدة القياس النقدي على أساس أنها «الريال» السعودي، هـذا لا يعنـي عدم تغيره مع تغير ظـروف الزمان والمكان. وهنـا تمَّ أيضاً الاتفاق أو دسترة المتغير الثاني في النموذج «عَ» أما أساس القياس وهو المتغير الثالث الضابط للقياس، وهو «صَ» فلقد حدد الإطار الفكري طبيعة الأحداث من داخلية وخارجية، سـواء كانـت بعمليات أو كوارث أو ظـروف كما حدد أيضاً المفاهيـم الأساسية التي تحكم القياس المحاسبي من تعريف وتحديد للوحدة المحاسبية وشرط استمراريتها ودورية معلوماتها، كما فصّل أسلوب الإثبات المحاسبي وأساس القياس، مع التركيز على أهمية مبدأ المضاهاة كفرض أو مبدأ أساسي للمحاسبة في المملكة.

وأخيراً حدد الإطار خصائص جـودة المعلومات المحاسبية كالملاءمة، وأمانة المعلومات، والثقة فيها، وجودة المعلومات، وقابليتها للمقارنة، وتوقيتها الملائم.

ويبـين الشكل الآتي أنموذج «التتابع» الذي تم استخدامه لبناء الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة.

أنموذج التتابع لبناء الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة ومكوناته

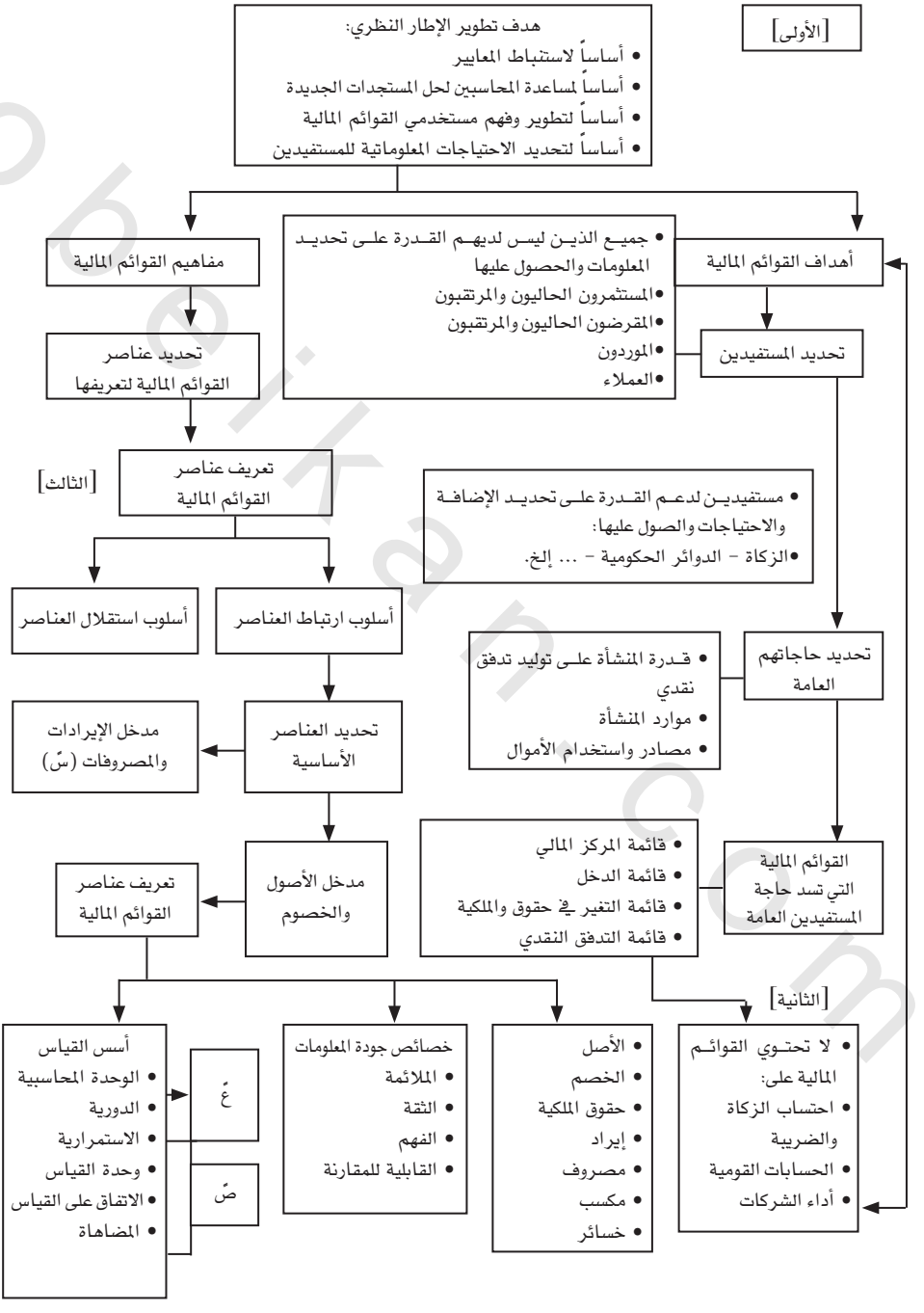

ثانياً: ملخص لمكونات بيان الإطار الفكري[23]

ينقسم بيان الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة إلى قسمين أساسيين، ومقدمة مهمة، أُستخدم كما أسلفنا أسلوب التتابع في بنائهما؛ لذا فكلاهما مترابطان، فالأول (ويقع في 32 فقرة) خاص بأهداف المحاسبة المالية مدخلاً أساسياً للقسم الثاني (الذي يقع في 113 فقرة) الخاص بمفاهيم المحاسبة المالية.

1. المقدمة

لقد تم بناء الإطار الفكري للمحاسبة المالية في المملكة، كما أسلفنا باستخدام أسلوب التابع، وقدم للإطار الفكري بتحديد أغراضه الرئيسة، أي بمعنى آخر، تحديد أهميته وتأثيره على المهنة بشكل عام، ويمثل هذا اختصاراً للدراسات المكثفة التي أعدت لتحديد أهميته التي كمنت في دراسة الممارسات المهنية لدول متعددة، ويوضح الجزء الأول من الشكل السابق أهداف تطوير الإطار:

أهداف تطوير الإطار النظري

- أساساً لاستنباط المعايير
- أساساً لمساعدة المحاسبين لحل المستجدات الجديدة
- أساساً لتطوير وفهم مستخدمي القوائم المالية
- أساساً لتحديد الاحتياجات المعلوماتية للمستفيدين

كما أن مقدمة الإطار النظري حاولت نفي أن يكون من ضمن أهدافه سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية، وإنما تحديد الوظيفية الأساسية لتلك القوائم بشكل عام وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها، كما أنه ليس من هدفه سرد جميع المعلومات التي لن تظهرها القوائم المالية، وذلك لتفيد مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم إذاً:

محدودية الأهداف

- ليس سرداً لجميع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمنشأة.
- وليس سرداً لجميع المعلومات التي لن تظهرها القوائم المالية.

ولقد حددت الفقرة رقم (51) من الإطار الفكري الغرض الرئيس من تحديد أهداف المحاسبة المالية نصاً كما يلي:

« مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودهم، ولكي يكون هذا البيان المنطلق الرئيس لاستنباط تلك المعايير. ومساعدة المحاسبين القانونيين وغيرهم (مثل إدارة المنشأة) في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للأمور التي لم يصدر لها معايير محاسبية مالية بعد. وزيادة فهم من يستخدمون القوائم المالية للمعلومات التي تشملها وفهم حدود استخدام تلك المعلومات» .

ويتبن من النص السابق أن هدف الإطار النظري في المملكة بالدرجة الأولى تنفيذ الأسلوب التتابعي لبناء الإطار، بدءاً من تحديد هدف القوائم المالية، ثم تحديد المستفيدين بناءً على ذلك الهدف وتحديد احتياجاتهم ومن ثم سرد للقوائم المالية التي تلي تلك الاحتياجات لمخرجات المحاسبة وتعريف عناصرها بعد تحديدها، وتحديد وحدة القياس النقدي، وأخيراً تحديد أساس القياس المحاسبي، كل ذلك يرنو إلى أن يكون الإطار أساساً لمساعدة الجهات المسؤولة لاستنباط المعايير التفصيلي للعرض والإفصاح العام، وكذا معايير القياس والإفصاح التفصيلة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية المستنبطة من أهداف قوائم المحاسبة المالية في المملكة، كما يرنو أيضاً إلى مساعدة المهنيين، سواء معدي القوائم المالية (المحاسبين) أو مراجعيها (المراجعين) لحل المستجدات الجديدة التي لا تشمل معيارًا محاسبيًا معتمداً، سواءً قياساً أو إفصاحاً، كما يهدف أيضاً إلى زيادة وعي المستفيدين بأهمية مخرجات المحاسبة وتوحيد مصطلحاتها وحدود استخداماتها، بحيث لا تعطي مخرجات المحاسبة المالية معنى أكثر مما تحتمل، وأخيراً تحديداً دقيقاً أو لنقل توافقياً للمعلومات المطلوب إنتاجها لسد حاجات المستفيدين في المملكة.

كما يستفاد من النص السابق أن الإطار النظري لا يهدف منه سرداً لجميع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ولا سرداً لجميع المعلومات التي لا

تظهرها تلك القوائم أيضاً، وإنما فقط تحديد وظائف القوائم بشكل عام وطبيعة معلوماتها، ويقصد من هذا النص محدودية الإطار النظري بكونه عامًا وشموليًا، وليس تفصيلاً لمتطلبات العرض والإفصاح والقياس المحاسبي.

2. أهداف القوائم المالية

كما نعلم بتعدد المستفيدين من مخرجات المحاسبة وتنوع حاجاتهم، ومنطقياً قد يصعب أو يستحيل تحديد مخرجات المحاسبة إذا لم:

- نحدد أو قل نتفق على المستفيدين، أو على الأقل اهتماماتهم.
- عند تحديد اهتماماتهم لا بد من تقسيمهم إلى قطاعات محددة.
- ثم تحديد الحاجات المشتركة، أو المدخلات لقراراتهم المتعددة.
- ثم تحديد مدى قدرتهم على الحصول على المعلومات من المنشأة.
- وحصر قطاعات المستفيدين المفترض أن تساعدهم مخرجات المحاسبة، ولا يستطيعون بمفردهم الحصول عليها.
- وأخيراً تحديد احتياجات تلك الفئة من المستفيدين، ومن ثم منطقياً تحديد مخرجات المحاسبة التي تسعى إلى تحقيقها انطلاقاً من حاجات مستفيدين حدِّدوا سلفاً.

وتطبيقاً لهذا المنطق التسلسلي في بناء الأهداف يوضح الشكل الآتي مراحل هذا التسلسل:

openkan.com

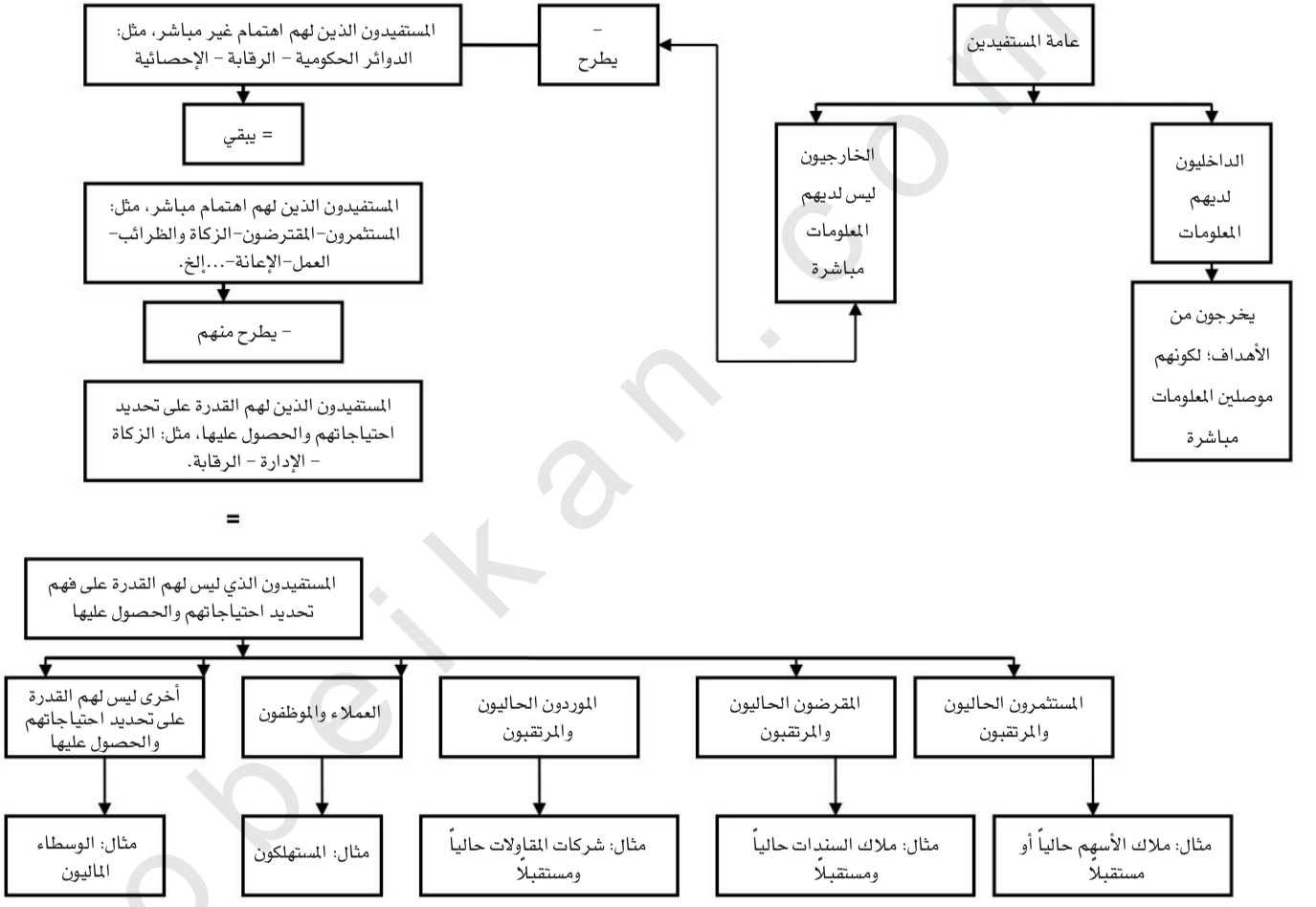
عامة المستفيدين
الداخليون لديهم المعلومات
يخرجون من الأهداف؛ لكونهم موصلين المعلومات مباشرة
الخارجيون ليس لديهم المعلومات مباشرة
-
يطرح
المستفيدون الذين لهم اهتمام غير مباشر، مثل: الدوائر الحكومية - الرقابة - الإحصائية
= يبقي
المستفيدون الذين لهم اهتمام مباشر، مثل: المستثمرون-المقترضون-الزكاة والظرائب-العمل-الإعانة-...إلخ.
- يطرح منهم
المستفيدون الذين لهم القدرة على تحديد احتياجاتهم والحصول عليها، مثل: الزكاة - الإدارة - الرقابة.
=
المستفيدون الذي ليس لهم القدرة على فهم تحديد احتياجاتهم والحصول عليها
المستثمرون الحاليون والمرتقبون
المقرضون الحاليون والمرتقبون
الموردون الحاليون والمرتقبون
العملاء والموظفون
أخرى ليس لهم القدرة على تحديد احتياجاتهم والحصول عليها
مثال: ملاك الأسهم حالياً أو مستقبلاً
مثال: ملاك السندات حالياً ومستقبلاً
مثال: شركات المقاولات حالياً ومستقبلاً
مثال: المستهلكون
مثال: الوسطاء الماليون

obeikan.com

ويلحظ من الشكل السابق أن الإطار الفكري في المملكة قسّم المستفيدين من القوائم المالية إلى مجموعتين رئيستين، مجموعة المستفيدين الداخليين الذين لهم القدرة على الحصول على المعلومات بأنفسهم مباشرة كالإدارة، ومجموعة المستفيدين الخارجيين الذين تنعدم درايتهم اليومية بأنشطة المنشأة. كما تم تقسيم المجموعة الأخيرة إلى مجموعتين رئيستين، هم: مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالمنشأة، وتشمل هذه المجموعة المستثمرين الحاليين (أصحاب حقوق رأس المال) والمرتقبين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومصلحة الزكاة والدخل والدوائر الحكومية المقررة للإعانات وإدارة المنشأة وموظفيها وعملائها وموردیها. ومستفيدين لهم اهتمام غير مباشر بالمنشأة، وتشمل هذه المجموعة الدوائر الحكومية الرقابية والدوائر الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني، والمجتمع ككل.

كما تم تقسيم المستفيدين في المجموعتين السابقتين حسب قدراتهم أو سلطتهم على تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها من المنشأة إلى مجموعتين هم: مستفيدون لديهم القدرة أو السلطة على تحديد المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة، وتشمل هذه المجموعة مصلحة الزكاة والدخل، والدوائر الحكومية المقررة للإعانات، وإدارة المنشأة، والدوائر الحكومية الرقابية، والدوائر الحكومية المسؤولة عن تخطيط الاقتصاد الوطني وتوجيهه، ومستفيدون ليست لديهم القدرة على تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها من المنشأة، وتشمل هذه المجموعة باقي قطاعات المستفيدين.

ولقد برر البيان إدراج المقرضين الحاليين والمرتقبين في هذه الفئة على الرغم من أن بعض المقرضين قد تتوافر لديهم القدرة على تحديد بعض المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة ولكن نظراً لأنه في معظم حالات الإقراض يعتمد المقرضون إلى حد كبير على القوائم المالية التي تقدمها المنشأة ونظراً لعدم قدرة هذا القطاع من المستفيدين على فرض معايير محاسبة مالية يتم على أساسها إعداد

القوائـم المالية المقدمة إليهم، فقد تم تصنيفهم ضمـن هذه المجموعة من قطاعات المستفيديـن. وبنـاءً على التحليل السابق لم يتبقَ إلا فئـات خمس موجه لها الاهتمام لتحديـد احتياجاتهـا حددتهـا الفقـرات مـن 55 – 66 وهـم المستثمـرون الحاليون والمرتقبون، والمقرضون الحاليون والمرتقبون، والموردون، والعملاء والموظفون، وجميع باقي الفئات الأخرى التي ليس لها القدرة في تحديد المعلومات والحصول عليها.

أخذاً بأسلوب التتابع، وبعـد أن حدد البيان فئات المستفيدين «Homogenous»، وهم:

المستفيدون الذين ليس لهم القدرة في تحديد احتياجاتهم والحصول عليها

ومن ثم، فإن هدف المحاسبة الحالية طبقاً لبيان الإطار الفكري هو:

تقديم المعلومات الملائمة التي تعنى باحتياجات المستفيدين الذين ليس لهم القدرة في تحديدها والحصول عليها.

وباستخـدام أسلـوب التتابع أيضاً تم حصر احتياجات هـذه الفئة المتجانسة فيما يلي:

- معلومـات تفصيليـة عن مدى قدرة المنشأة مـن الناحية التاريخية فيما يتعلـق بتحقيـق الأربـاح وتحويلهـا إلى تدفـق نقـدي وتوزيع الأربـاح على المساهمين دون تقليص عملياتها وسداد التزاماتها عند الاستحقاق.
- معلومـات تفصيليـة عـن التغيرات غـير الرأسمالية في صـافي أصول المنشـأة تاريخيـاً، لتكـون مدخلات لبنـاء توقعاتهـم في المستقبل وعلاقته بالماضي، وما يرتبط به من معلومات أو القياس الدوري للدخل، شريطة أن يتبع في قياسـه أساس الاستحقاق؛ لكون هذه الفئة لا تهتم فقط بالأحداث والمعامـلات والظـروف التي تتأثر بهـا التدفقات النقديـة في المدد المقبلة، شريطة أن توضح مصادر الدخل ومكوناته المتكررة وغير المتكررة.

obeikan.com

- معلومات تفصيلية عن أصول وخصوم المنشأة وصافي حقوق ملاكها، وذلك لغرض مقارنة أداء المنشأة بغيرها من المنشآت على أساس نسبي، وليس على أساس مطلق، وكذا إيجاد أسس لتقييم المعلومات المتعلقة بدخل المنشأة والمساعدة في التحليل الرأسي والأفقي. ويشترط البيان أنه لكي تقاس الأصول وتكون مفيدةً لهذه الفئة أن ترتبط بقدر الإمكان بتقديم الدلائل على إمكانية تحقيق تلك الأصول لتدفقات نقدية داخلية.
- وأخيراً معلومات تفصيلية عن مصادر النقدية والأصول السائلة الأخرى، حيث تساعد مثل هذه المعلومات الفئة المستهدفة من المستفيدين في تقييم قدرة المنشأة على تحويل أرباحها تاريخياً إلى تدفقات نقدية، وكذا تقييم أداء الإدارة في الوفاء بالتزاماتها.

وباستخدام أسلوب التتابع أيضاً، فإنه بعد تحديد المستفيدين وتحديد احتياجاتهم فالخطوة المنطقية المقبلة تحديد مخرجات المحاسبة المالية في المملكة أو تسمية القوائم المالية؛ لتكون مدخلاً أساسياً لتحديد مفاهيم المحاسبة المالية في المملكة.

وعليه يمكن تلخيص بيان أهداف المحاسبة المالية في المملكة:

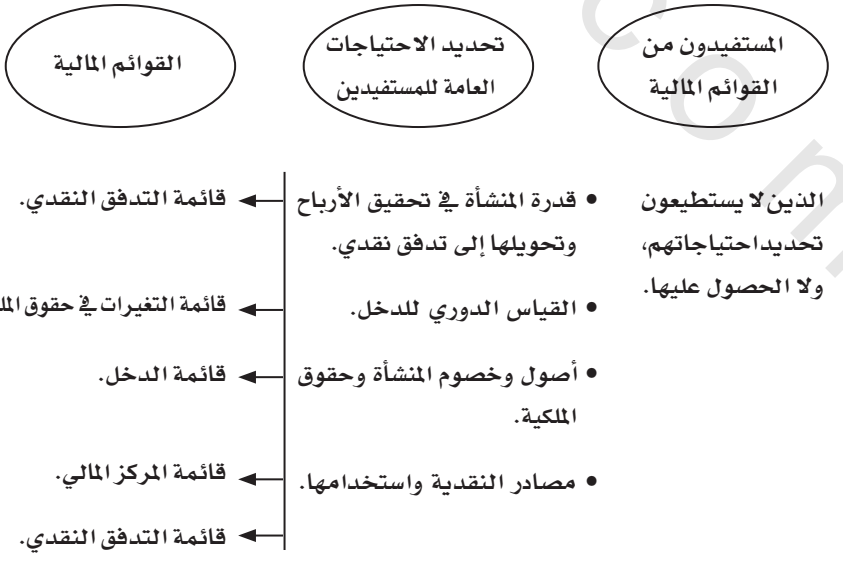

ومما يلاحظ على أسلوب ومنهج تحديد أهداف القوائم المالية في المملكة ما يلي:

1 – استخدامه أسلوباً مناسباً منطقياً مبنيًا على أساس توافقي وليس علميًا.

2 – الافتراض الأساسي للأحداث ارتباطه بعمر المهنة، وكذا الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين.

3 – حصر الأهداف لتلبية احتياجات محددة، وذلك بقصر هدف المحاسبة؛ ليكون مرتبطاً عضوياً بالقوائم المالية دون غيرها من المعلومات، ومن ثم انحصار مدخلاتها لتحقيق هذا الهدف.

4 – الافتراض المنطقي بأن معلومات القوائم المالية كافية على الأقل في الوقت الحاضر بسد حاجة المستفيدين المحددين سلفاً، وقد يقتضي الأمر إلى معلومات أخرى تاريخية أو مستقبلية عن المنشأة، ويترك هذا للتحليل المالي.

5 – قد يحتاج البيان إلى تحديث دائم مع تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وخاصة مع حركة الأسواق المالية ودخول الملايين، كمستثمرين في هذه الأسواق، فما ينطبق منذ زهاء ربع قرن قد لا ينطبق حاضراً.

وانعكاساً لهذه الملاحظات، فقد حدد في البيان أوجه قصور المعلومات المنتجة، كما يلي «عدم احتوائها على معلومات يمكن استخدامها دون تعديل لحساب التزامات المنشأة الضريبية والزكوية، وعدم احتوائها على معلومات يمكن استخدامها دون تعديل لإعداد الحسابات الوطنية (الدخل الوطني مثلاً)، وعدم اختصاصها بتقديم معلومات يمكن استخدامها لتقييم الإدارة، وخاصة التي لا يمكن قياسها نقداً، بالإضافة إلى عدم اختصاصها بقياس قيمة المنشأة عند التطبيق، وأخيراً عدم اختصاصها بتقديم مقاييس مباشرة للمخاطر التي تصاحب حيازة حقوق الملكية أو أدوات القروض، وما شابهها».

3. مفاهيم المحاسبة المالية

إكمالاً لأسلوب التتابع لبناء الإطار الفكري للمحاسبة المالية في المملكة، فقد تم في القسم الثالث من الإطار تحديد مفاهيم المحاسبة، وذلك بعد أن تم

استنباط حاجات المستفيدين وتحديدها بالقوائم المالية الأربع المتمثلة في قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والتغيير في حقوق الملكية. ولعل الخطوة المهمة، كما أسلفنا أن يتم بناء أنموذج القياس المحاسبي تبعاً لذلك، أي بمعنى آخر أن يتم تحديد الشيء المقاس (سً) وكذا وحدة القياس (عً) وأساس القياس (صً) ليكون الإطار الفكري للمفاهيم شاملاً قياساً اتفاقياً س يشمل سً، صً، عً؛ وبهذا يحكم القياس المحاسبي في المملكة بناءً على تلك المفاهيم.

لقد سبق أن أشرنا في قسم سابق لتفاصيل مفاهيم أو مبادئ أو بدهيات أو معطيات المحاسبة المالية، وأشرنا إلى أنها ضرورية للقياس المحاسبي، كما أشرنا إلى أن تلك المفاهيم لم تصل إلى مرحلة العلمية، وإنما هي جدلية تعتمد قوة القياس، ليس في نتائجها وإنما في حجيتها وقوة منطقها؛ أما في الإطار الفكري للمحاسبة المالية، فقد يسقط الجدل مؤقتاً؛ لكون تلك المفاهيم عبارة عن جزء من كل، يمثل إطاراً متفقاً عليه ولنقل: نظامي أو دستوري لزمان ومكان محدد، ولا يمكن نقاش مدى منطقيتها أو علميتها، بل ينصب الجدل والنقاش على مدى تلبية القياس المحاسبي المبني عليها لحاجات المستفيدين في زمان ومكان محددين، فإذا ما تغير الزمان (الظروف) أو المكان، قد يستدعي الأمر أن يتم تعديلها. فعلى سبيل المثال لعلنا هنا قد نشير إلى أن أساس القياس في الإطار الفكري السعودي قد تعدل نتيجة لتغير الظروف من أساس الكلفة التاريخية لجميع عناصر القوائم المالية إلى أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة (أو القيمة العادلة) لبعض عناصر القوائم المالية حسب تغير الظروف.

وتعرف مفاهيم المحاسبة في المملكة أن (المفهوم) مصطلح أساسي يعطي معنىً معيناً، ويُعد المصطلح أساسيًا إذا كان من الضروري أن تتكرر الإشارة إليه تكراراً صريحاً أو ضمنياً، سواء عند وضع معايير المحاسبة أو تفسيرها أو تطبيقها، وتتركز أهمية تحديد مفاهيم المحاسبة المالية في تكملة الإطار الفكري اللازم لوضع معايير ملائمة ومتسقة بعضها مع بعضها الآخر.

ويمثل الآتي التالي مكونات مفاهيم المحاسبة المالية حسب تفاصيل الإطار:

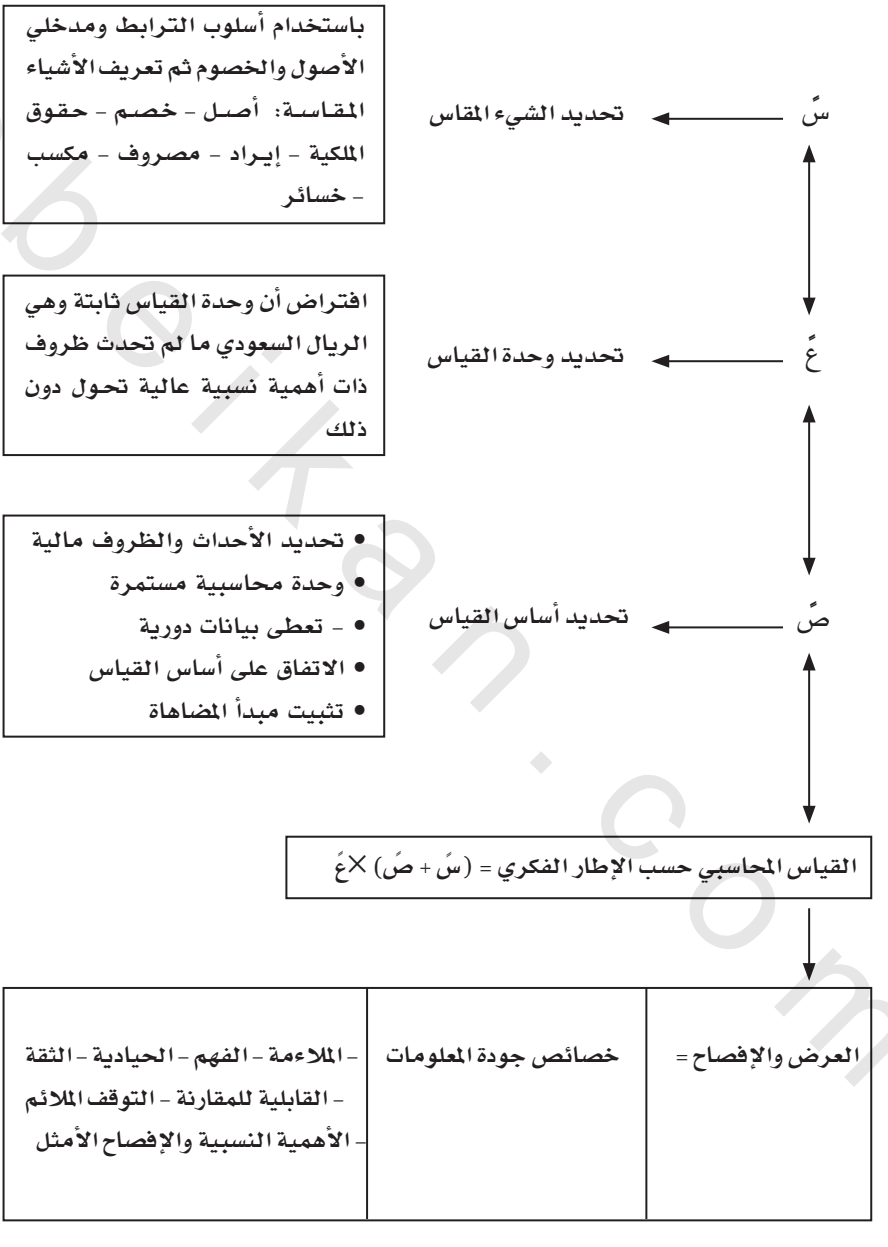

سَ: تحديد الشيء المقاس:

يحدد الإطار النظري ثلاثة عناصر في مجموعة قائمة المركز المالي، وهي: الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال، وأربعة عناصر تمثل مجموعة عناصر التغيرات في المركز المالي، وهي: الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.

وكما شرحنا سابقاً ترتبط عناصر المجموعتين، باستخدام أسلوب الترابط ومدخل الأصول والخصوم، ارتباطاً أساسياً؛ نظراً لأن الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال تتغير بفعل العناصر التي تتكون منها المجموعة الثانية، كما أن الزيادة (أو النقص) في أصل معين لا يمكن أن تحدث دون نقص أو زيادة مناظرة في أصل آخر، أو في أحد الخصوم، أو في حقوق أصحاب رأس المال.

ويعرف الإطار عناصر المجموعتين كما يلي:

الأصل: هو أي شيء له قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل، اكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، شريطة أن يكون قابلاً للقياس المالي حالياً بدرجة مقبولة من الثقة، وبشرط ألا يكون مرتبطاً بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس.

الخصم: هو التزام حالي على المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة عمليات أو أحداث ماضية، شريطة أن يكون الالتزام قابلاً للقياس المالي حالياً بدرجة مقبولة من الثقة، وبشرط ألا يكون مرتبطاً بصورة مباشرة بحق غير قابل للقياس.

حقوق أصحاب رأس المال: تُمثل حقوق أصحاب رأس المال مقدار ما يتبقى من أصول المنشأة بعد استبعاد خصومها، بمعنى أنها تُعادل دائماً «صافي الأصول» (الأصول ناقصاً الخصوم)، ولهذا يُطلق عليها اصطلاح «القيمة المتبقية» لأصحاب رأس المال، وتنبثق هذه القيمة من حقوق الملكية وتنطوي على العلاقة

التـي ترتبط المنشأة بأصحابها كملاك تمييزاً لتلك العلاقة عن العلاقات التي قد تربطهم بالمنشأة كموظفين أو موردين أو مقرضين أو عملاء.. إلخ.

الإيـرادات: هـي مقدار زيـادة الأصول أو نقص الخصـوم – أو كليهما معاً – خلال مدة زمنية معينة، والناتجة من إنتاج السلع أو بيعها أو السماح للوحدات الأخـرى باستخدام الأصول التي تملكها أو تقديم الخدمات أو تأدية أنشطة أخرى تستهدف الربح مما يُشكل الأعمال الرئيسة المستمرة للمنشأة.

المصروفات: هي انقضاء أصل أو تحمل التزام- أو كلاهما معاً – خلال فترة زمنيـة معينة، نتيجة إنتاج السلع أو بيعهـا أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام أصـول المنشأة أو تأدية خدمـات للآخرين، وغير ذلك من الأنشطة التي تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسة المستمرة للمنشأة.

المكاسـب: هي زيـادة في حقوق أصحـاب رأس المال (صـافي الأصول)، تنتج مـن العمليات العرضيـة أو الفرعية للمنشأة مع غيرها مـن الوحدات أو الظروف والأحـداث الأخرى التي تتأثر بها خلال فترة زمنية معينة، وذلك بخلاف الزيادة في صافي الأصول التي تنتج من الإيرادات أو من استثمارات أصحاب رأس المال أو المساهمات الرأسمالية من غير أصحاب رأس المال.

الخسائـر: هي نقص في حقـوق أصحاب رأس المال (صـافي الأصول)، ينتج مـن العمليات العرضية أو الفرعية للمنشأة مع غيرها من الوحدات ومن الأحداث والظـروف الأخرى التي تتأثـر بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بخلاف النقص في صافي الأصول الذي يترتب على المصروفات أو التوزيعات على أصحاب رأس المال.

عَ: تحديد وحدة القياس:

يشـير الإطـار إلى أن تصوير الأصول والخصوم وحقـوق أصحاب رأس المال والتغيرات التي تطرأ على كل منها بمقياس موحد شرطاً أولياً مسبقاً لقياس المركز

المـالي للوحدة المحاسبية وصافي دخلها وعليه فإن الإطار يفترض أن مفهوم وحدة القياس المحاسبي في المملكة هي الريال السعودي في ظل غياب تغيرات كبيرة في قوته الشرائية، ويُعد الإطار الريال وحدة مستقرة للقياس المحاسبي.

صَ: تحديد مفاهيم أسس القياس

أ- مدخلات القياس المحاسبي

يشير الإطار إلى أن التغيرات في الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال تنتج من الأحداث والعمليات والظروف التي تتأثر بها المنشأة وتُعدّ مدخلات للقياس المحاسبي، ويتم القياس المحاسبي لهذه الأحداث والعمليات والظروف عن طريق الإثبات المحاسبي للأحداث والعمليات والظروف التي تتأثر بها الأصول والخصوم، وتحديد قيمة التغيرات في تلك الأصول والخصوم، والتعبير عن تلك القيم بوحدات نقدية.

ويُعد الإطار مفهوم الإحداث والعمليات والظروف التي تتأثر بها الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال أساس عناصر نتائج أعمال الوحدة المحاسبية (وتتمثل هذه في الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وصافي الدخل) والتغيرات الأخرى في المركز المالي. وتهتم المحاسبة المالية بقياس تلك النتائج والتغيرات، ومن ثم كانت أهمية تحديد مفهوم الأحداث والعمليات والظروف التي تؤدي إلى ذلك.

ب- مفهوم الوحدة المحاسبية:

مفهوم الوحدة المحاسبية حسبما حدده الإطار الفكري هو أن المنشأة وحدة اقتصادية قائمة بذاتها منفصلة ومتميزة عن أصحابها ممن يزودونها بالأصول التي تملكها، ويترتب على ذلك أن السجلات المحاسبية للمنشأة وقوائمها المالية إنما هي سجلات تلك الوحدة وقوائمها وليست سجلات المالك أو الشركاء أو المساهمين أو غيرهم من الأطراف والمجموعات التي يعنيها أمر المنشأة ويترتب على ذلك أيضاً أن أصول المنشأة إنما هي أصول تلك الوحدة المحاسبية وليست

أصـول المالـك أو الشـركاء أو المساهمين، كمـا أن خصوم المنشأة تُمثـل حقوقاً أو التزامـات علـى أصول الوحدة المحاسبيـة وليست التزامات علـى أصول المالك أو الشركاء أو المساهمين، وبالمثل فإن إيرادات المنشأة ومصروفاتها إنما هي تغيرات في أصول الوحدة المحاسبية وخصومها وليست تغيرات في أصول أو خصوم المالك أو الشـركاء أو المساهمين، كمـا أن مكاسب المنشأة وخسائرها إنما هي تغيرات في صـافي أصول الوحدة المحاسبية وليست تغيرات في صافي حقوق المالك أو الشركاء أو المساهمين وكذلك الحال بالنسبة لصافي الدخل.

ج- مفهوم الاستمرارية:

يفترض مفهوم استمرار الوحـدة المحاسبية حسبما حدده الإطار الفكري أن المنشـأة وحـدة محاسبية مستمرة، وطالمـا أنه ليس هناك دليـل على عكس ذلك، فإنه يُفترض أن للوحدة المحاسبية عمرًا أطول من الأعمار الإنتاجية للأصول التي تستخدمهـا، بمعنى أن الوحـدة المحاسبية ذات عمر مستمـر، بينما الأصول التي تستخدمهـا ذات أعمـار محدودة، ويترتـب على ذلك إعداد كل مـن قائمة المركز المـالي وقائمة الدخـل بافتراض أنه ليس هنـاك اتجاه أو نية أو ضـرورة لتصفية الوحدة المحاسبية أو تقليص نطاق أعمالها.

د- مفهوم الدورية:

يفترض الإطـار النظري أن حياة الوحدة المحاسبيـة تلزم نفسها إلى فترات دورية بقصد إعداد التقارير التي تستخدمها لتزويد المستفيدين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

هـ- أسلوب القياس:

يتطلـب الإطـار الفكـري عرض للقياس المحاسبـي أن يتم تحديـد القواعد الأساسيـة لإثبات الأحـداث الخارجية والداخليـة التي تتأثر بهـا المنشأة، ووضع قاعـدة عامة تلـزم الإثبـات المحاسبي لآثار الأحـداث الخارجيـة والداخلية على الأصـول والخصوم والإبلاغ عنها في الفترات الزمنية التي تقع فيها تلك الأحداث وفقاً لأسس محددة وليس في الفترات التي يتم فيها التحصيل أو السداد النقدي.

ويتلو عملية الإثبات أن يتم تحديد الآثار النقدية للأحداث الخارجية والداخلية القابلة بتحديد أساس القيمة التي يجب تسجيلها وإظهارها في التقارير المحاسبية نتيجة تلك الأحداث. ويعتمد الإطار على فكرة أن قياس الأصول والخصوم وقياس التغيرات التي تطرأ عليها ليس سوى وجهين لنفس المشكلة ولذا فإن مفهوم أساس القياس المحاسبي في صورة قاعدة لقياس الأصول والخصوم، إلا أن هذه القاعدة تصلح أيضاً للتطبيق على قياس تغيرات الأصول والخصوم سواء أكانت هذه التغيرات قابلة للتصنيف كإيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر أو تمثلت في أي تغيرات أخرى في المركز المالي للوحدة المحاسبية. وكمدخل لتحديد أسس قياس الأصول والخصوم فرق الإطار النظري بين الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية والأصول والخصوم ذات الطبيعة غير نقدية. حيث إن الأصل النقدي يشمل النقدية أو الحق في استلام مبلغ نقدي محدد المقدار أو قابل للتحديد دون الارتباط بأسعار سلع وخدمات معينة في المستقبل، بينما يتمثل الخصم ذو الطبيعة النقدية في التزام بدفع مبلغ نقدي محدد المقدار أو قابل للتحديد دون الارتباط بأسعار سلع أو خدمات معينة في المستقبل.

وتشتمل الأصول النقدية على: النقد والمدينين التجاريين وأوراق القبض وغيرها من سندات الديون التي تملكها الوحدة المحاسبية. وتتطلب الخصوم النقدية لتسديدها نقل ملكية أصول نقدية كالنقد عادة. وتُعدّ الخصوم التي تتطلب لتسديدها تقديم كميات من سلع وخدمات مقاديرها محددة أو قابلة للتحديد دون أن يتوقف ذلك على تغيرات الأسعار خصوماً غير نقدية، وينطبق ذلك على الخصوم التي يتطلب لتسديدها دفع مبالغ نقدية يتوقف مقدارها على أسعار سلع وخدمات معينة في المستقبل. ويُعد البيان أن التفرقة بين الأصول والخصوم النقدية وغير النقدية ذات مغزى مهم لمن يستخدمون القوائم المالية خارج الوحدة المحاسبية، وذلك لأن الأصول والخصوم النقدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية المستقبلية، من حيث حجم هذه التدفقات وتوقيت حدوثها، أما الأصول والخصوم غير النقدية فإنها تتعلق بشكل غير مباشر، كما ترتبط بدرجة أقل

بحجم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت حدوثها. وبينما يجب أن يتجه قياس الأصول والخصوم النقدية نحو إتاحة مؤشرات عن آثارها المباشرة على التدفقات النقدية في المستقبل، فإن قياس الأصول والخصوم غير النقدية يجب أن يتجه نحو إتاحة مؤشرات عن آثارها غير المباشرة على تلك التدفقات النقدية. ولقد حدد الإطار النظري قواعد أساسية تحكم قياس الأصول والخصوم التي سيتم التطرق لها في قسم آخر.

و- خصائص جودة المعلومات:

حدد الإطار النظري سبع خصائص لجعل المعلومات المالية مفيدة للمستفيدين لاتخاذ القرار الرشيد، شمل طبقاً لنصوص الإطار ما يلي:

1) الملاءمة: تُعدّ المعلومات ملائمة، أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين، إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

2) أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها: أي من ناحية تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً، وكذلك قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق.

3) حيدة المعلومات: أي يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة، ذات العلاقة الوثيقة، وتحقيق أمانتها، أي عدم التحيز خلال مراحل إعداد القوائم المالية وعرضها.

4) قابلية المعلومات للمقارنة: لهذه الخاصية جانبان هما: إمكان المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك «الثبات أو الاستمرارية». وكذلك إمكان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة، وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة.

5) التوقيت الملائم: بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها.

6) قابلية المعلومات للفهم: يجب على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

7) الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل: إن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبطان ببعضهما، كما أنهما يرتبطان معاً بمفهوم أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها. وذلك على أساس أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تُفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية.

بعد أن تم استعراض مكونات الإطار الفكري للمحاسبة في السعودية بشكل مختصر، يمكن القول: إن تلك المكونات تتسق بشكل عام مع مكونات الإطار الفكري للمحاسبة الدولي والأمريكي، ولو أنها استخدمت أسلوباً تتابعياً أخرج نتائج أقل نطاقاً من الإطارات الفكرية الأخرى؛ ويمكن أن يبرر أن مخرجات النموذج تلائم ظروف المستفيد من القوائم المالية في المملكة، وأن إقحامه بمعلومات أكثر تعقيداً حالياً قد تكون لها تأثير سلبي. فما زال جل المستفيدين من القوائم المالية في المملكة بشكل عام لا يهتم بمخرجات القوائم المالية إلا ما ندر، ناهيك عن عدم وجود تعقيدات حتى الآن في نماذج الأعمال في المملكة تقتضي توسيع نطاق الإطار الفكري. فالإطار الفكري أسلوبه مبسط ومنطقي ومخرجاته تتسم بنفس الصفة، وعند تطور المجتمع وتعقد نماذج الأعمال قد يقتضي الأمر العمل على تطويره.